إن استقرار المجتمعات وقوة و منعة الأوطان من استقرار الأسر و صلاحها و إصلاحها ، فالأسرة هي عماد المجتمع وفيها يتلقى الفرد قيمه و أخلاقه و منها يكتسب الممارسات الحياتية التي تنعكس واقعاً في مجتمعه و كي تحقق الأسرة مقاصدها الشرعية المطلوبة وتكون قائداً ناجعاً للمجتمع لا بد أن نحقق الأصل الذي بيّنه الله –سبحانه وتعالى - أساساً للأسرة بقوله سبحانه تعالى :(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون)

فما دامت الأسرة فيها معاني السكن و المودة والرحمة و الملاذ الآمن لأفرادها و منطلقاً لهم إلى الحياة الفضلى انعكس ذلك رشدا و رحمة في المجتمع و على الأمة كلها ، و قد بين المصطفى صلى الله عليه وسلم في ربط بديع اقتران حسن علاقة المسلم بربه بعلاقته بأسرته و أفراد مجتمعه بقوله صلى الله عليه وسلم (ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة إصلاح ذات البين ، و إياكم و البغضاء فإن فساد ذات البين هي الحالقة ...) .

وبناء على المعاني السابقة وغيرها مما أكدته الشريعة الغراء ومقاصدها الحكيمة حرصت دائرة قاضي القضاة أن لا تألو جهداً يبذل لغاية جعل ذلك ممارسة تطبيقية وواقعاً عملياً من خلال شعارها الذي رفعته (الوفاق قبل الشقاق والتراضي قبل التقاضي) حيث أثمر هذا التوجه بتأسيس مديرية خاصة في دائرة قاضي باسم مديرية الإصلاح و الوساطة و التوفيق الأسري تتولى من خلال الإدارة العليا في الدائرة رسم السياسة العامة للعمل و تنظيمه و توفير الدعم الفني و المالي و الكوادر البشرية لمكاتبها العاملة في الميدان والمنتشرة في ربوع الوطن الحبيب وتتكون هذه المديرية من ثلاثة أقسام قسم مكاتب الإصلاح و قسم التوعية و الإرشاد و قسم شؤون أعضاء المكاتب ويتبع لهذه المديرية مكاتب للإصلاح و الوساطة و التوفيق الأسري لدى المحاكم الشرعية والتي تنشأ بقرار من سماحة قاضي القضاة .

تهدف مديرية الإصلاح الأسري ومكاتبها العاملة إلى إلى الإرشاد الأسري بشقيه الوقائي و العلاجي من أجل لم شمل الأسرة و استمراريتها و معالجة الخلافات الأسرية و الأخذ بأيدي الطرفين للوصول إلى حلول لنزاعاتهم بشكل ودي رضائي و وصولاً إذا لزم الأمر إلى اتفاق أسري يتضمن ما اتفق عليه طرفا الخلاف بحيث يحفظ لكل طرف حقوقه دون الحاجة إلى المرور بالإجراءات القضائية في المحاكم وحفظا للود والفضل بين أفراد الأسرة تطبيقا للمبدأ القرآني(ولا تنسوا الفضل بينكم).